٢ الخطاب اليسارى ..

أ. ماجدة رفاعة

أولاً: مفهوم المواطنة

تتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التداول ؛ إن كانت قانونية أو مدنية ، أو اجتماعية. كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان. بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر صيرورة تاريخية ، تعبيراً عن مصالح مجتمعية معينة.

وبالرغم من أن مفهوم المواطن كعضو فى دولة ، أو دولة - مدينة City - State يرجع إلى فترات تاريخية قديمة. سواء فى الشرق (الحضارة الفرعونية ، الحضارة الفينيقية.. إلخ) أو فى الغرب (المجتمع اليونانى القديم .. إلخ). إلا أنى سوف أتناول هذا المفهوم بالمعنى المتعارف عليه منذ نشأة الرأسمالية ؛ أى المعنى الذى تولد خلال شروط اجتماعية معينة.

لقد شكلت فلسفة الأنوار المرجعية الفلسفية التى تبلور على أساسها مفهوم المواطنة ، وكانت الثورة الفرنسية هى التجلى الأيديولوچى والسياسى الذى برز من خلاله هذا المفهوم. فالثورة الفرنسية زعمت أنها تؤسس أمة جديدة ، لا علاقة لها بالمرجعية البيولوچية (دم الأسلاف) أو الدينية ، بل مرجعيتها الوحيدة هى قرار حر من المواطنين الذين يريدون العيش متضامنين فى ظل قوانين يسنونها دون قيد[١]. فالمواطنة من هذا المنظور هى فعل عقد اجتماعى ، ولا الدولة القومية هى القالب الذى تتكون المواطنة القومية داخله ، ولا وجود لها فى غياب هذا العقد ، أى دون القرار الواعى من قبل المواطنين[٢].

ويتجسد هذا المعنى فى إعلان حقوق الإنسان المواطن " The declaration of the rights of man and of the citizen" ؛ إذ يقرر: "إن أى إنسان - بغض النظر عن أصوله ، ولونه ، وآرائه (ومنها الدينية) - إذا أراد أن يعيش فى ظل قوانين الجمهورية ، وأن يشترك فى سنها ، فله حق المواطنة"[٣].

وعلى الرغم من أن هذا الحق ظل نظريًا ؛ إلا أن الثورة الفرنسية شكلت تطوراً مهماً فى مفهوم المواطنة لعدة أسباب ؛ أولها أنها ربطت بشكل واضح بين فكرة المساواة بين البشر ،

وحقوق المواطنة. ثانيها بربطها المواطنة بمفهوم الجماعة المرتبطة بمبدأ الإخاء الاجتماعى. ثالثها أن الثورة الفرنسية حددت مفهوم الدولة القومية ككينونة مستقلة ، يعيش بداخلها أفراد أحرار ، يطلق عليهم كلمة "مواطنين" وأخيراً ربطت بين المواطنة - وحق المطالبة بالحرية السياسية[٤].

ومن التعريفات الكلاسيكية للمواطنة تعريف هوبز Thomas Hobbes بأنه "الحماية التى تكفلها سلطة الدولة للفرد". ويعرف روسو Rousseau المواطن كعضو فى مدينة تمثل الجسد الاجتماعى المشترك ، تفقد خلاله الشخصية الفردية ؛ لتتشكل كنتاج لهذه الكينونة السياسة المشتركة[٥].

ومن هذا المنطلق ، يترتب على المواطنة حصول الفرد على حقوق سياسية تشمل الحرية والحماية من جهة ، والولاء للدولة من جهة أخرى ، والتناقض الأساسى فى النظرية السياسية الكلاسيكية ينبع من تأكيدها على استقلالية وحرية المواطن ، مع وجود دولة مركزية سلطوية.

ولقد قدمت النظرية الكلاسيكية كثيراً من المبررات لمحاولة التوفيق بين سلطة الدولة وحرية المواطن. مثال نظرية هوبز فى العقد الاجتماعى Social Contract ومفهوم روسو للإدارة العامة General Will ولقد تأسس النقد الذى وجهه لهذه النظرية على استحالة التوفيق بين الحرية الفردية ، ومتطلبات النظام والاستقرار الاجتماعى[٦].

ويعرف المواطن فى سياق أكثر معاصرة كعضو فى الدولة القومية ، أو كذاتية قانونية Official Identity ؛ فالمواطنة تعنى العضوية القانونية فى الدولة[٧]. والمواطنة فى النظرية السياسية تفترض وجود عدد من المؤسسات السياسية كالدولة المركزية ، ونظام للمشاركة السياسية ، ومؤسسات تعليمية ؛ ومؤسسات مختلفة تتبع الدولة للمحافظة على حرية المواطن[٨].

وفى دراسة عن تطور المواطنة فى المجتمع الرأسمالى يحدد مارشال T. H. Marshell ، ثلاث مراحل أساسية عبر تطور حقوق المواطنة ؛ المرحلة الأولى وتمثلت فى ترسيخ الحقوق القانونية فى القرن الثامن عشر ، ثم تبعتها الحقوق السياسية (بالأخص حق الانتخاب) فى القرن التاسع عشر. أما فى القرن العشرين ؛ فكان التوسع فى الحقوق الاجتماعية للمواطن ؛ لظروف الحرب العالمية من جهة ، ونضال الطبقة العاملة من جهة أخرى. والتى توجت "بدولة الرفاهية" التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية[٩].

ويؤكد مارشال أن الحقوق القانونية والسياسية المرتكزة على مفهوم المساواة تعمل على دعم النظام الرأسمالى من خلال تخفيفها لحدة الصراع الطبقى ، مما يزيد من فاعلية النظام. فى حين أن الحقوق الاجتماعية للمواطن فى ظل دولة الرفاهية والتى تعنى مزيداً من الضرائب ، وكذلك تدخل الدولة لوضع قواعد تنظيمية للسوق تشكل تناقضاً مع توجه المشروع الرأسمالى نحو تحقيق أكبر ربح ممكن[١٠].

ويرى الفكر الماركسى أن عدم المساواة من الخصائص الجوهرية لنمط الإنتاج الرأسمالى ؛ فالجزء الأساسى لعدم المساواة يقبع فى التناقض بين الملكية والعمل. فعدم المساواة فى الملكية يؤدى إلى عدم المساواة فى الدخل ، والوضع والمكانة الاجتماعية. فهناك إذن تناقض بين طبيعة النظام الرأسمالى ، وبين ما تدعيه الأيديولوچية البورجوازية من أن المواطنة ترتكز أساساً على المساواة والحرية[١١].

ويرى المنظرون الماركسيون أن ظاهرة عدم المساواة هى ظاهرة تاريخية اجتماعية ؛ ومن ثم يمكن استئصالها من خلال التحويل الثورى لملكية وسائل الإنتاج ، وإعادة توزيع السلطة السياسية فى المجتمع ؛ فالمواطنة المرتكزة على المساواة الحقة لا تتحقق بحسب الفكر الماركسى إلا فى المجتمع الاشتراكى حيث تتلاشى عدم المساواة فى الملكية وفى التوزيع[١٢].

هذا من حيث المفهوم ولكن كيف تعامل الخطاب الماركسى مع مفهوم المواطنة تاريخيًّا؟

ثانياً : المواطنة فى الخطاب الماركسى تاريخيًّا

يتحدد مفهوم المواطنة فى الخطاب الماركسى المصرى من خلال زاويتين فى التناول:

أولهمـا : العلاقة الجدلية بين "الوطنى" و"الطبقى/ الأمى".

ثانيهمـا : إن مفهوم المواطنة يتم تناوله فى علاقته بالديمقراطية ببعديها السياسى والاجتماعى.

ظلت محاولات التوفيق بين متطلبات الأممية - باعتبارها ركيزة مبدأ المساواة على الصعيد العالمى - وبين متطلبات الوطنية الناجمة عن تباين الرصيد الثقافى والحضارى إحدى الإشكاليات الكبيرة فى الفكر الماركسى بعامة.

كان ماركس قد انطلق من أن "التضامن العمالى" هو منشأ العملية الثورية التحررية ، وأساس "التضامن الأممى" ، من منطلق أن الحواجز الوطنية بين أحزاب الطبقة العاملة ظاهرة يفرزها الفكر البورجوازى ، ويتعين على الفكر البروليتارى مناهضته ، ومن هنا كان

إهمال الماركسية طوال القرن التاسع عشر للقضية الوطنية[١٣].

ثم أسفرت الحرب العالمية الأولى بوصفها حرباً نشبت بين دول إمبريالية عن دفع التناقض بين متطلبات البعد "القومى- الوطنى" ومتطلبات البعد "الطبقى- الأممى" إلى الذروة. وتمثل ذلك فى ردود الأفعال لشعار لينين "بتحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية" ؛ بمعنى ألا تقع البوليتاريا فريسة التعصب الوطنى للبورجوازيات الإمبريالية ؛ وأن تتآخى الطبقات العاملة وتتضامن فى كافة البلدان الرأسمالية ، وأن توجه ضربتها معاً إلى البورجوازية الإمبريالية فى كل بلد منها ، وأن تجعلها نقطة الانطلاق لحرب أهلية هى تجسيد "للثورة" على البورجوازية من أجل قيام سلطة اشتراكية.

بيد أن أحزاباً اشتراكية ديمقراطية عديدة قد تخلت عن الأممية قبيل الحرب العالمية الأولى ، ورفضت شعار لينين الأممى. ومن أبرز مدارس الاشتراكية الديمقراطية التى عارضت خطط لينين مدرسة "كارل كاوتسكى" فى ألمانيا ، وجون جوريس" فى فرنسا. وهى مدارس طرحت من جديد فكرة الأممية الاشتراكية فى إطار عدم جواز التفريط فى البعد الوطنى ، ولا فى الخصائص والانتماءات القومية والثقافية والحضارية والتاريخية لكل شعب. وكانت هناك أيضاً مدرسة "أوتو باور" فى النمسا ؛ التى طالبت بجعل الاشتراكية متلائمة ومتوافقة مع مقتضيات الثقافة الوطنية[١٤].

ولقد ساهم الفيلسوف الماركسى الفرنسى "جورج لوفيفر" (عام ١٩٣٧م) فى مؤلفه "الوطنية ضد الأوطان" ؛ بنظرية حملت نوعاً من الإحياء لنظريات "أوتو باور" فى بداية القرن. قال إن فكرة "الوطنية" تنطوى على مغالطة وخداع طالما تخفى هيمنة البرجوازية الكبيرة على المجتمع ، وطالما لا ترتكز إلى أساس ديمقراطى. ولكن إذا ما قصد "بالوطنية" استيعاب الإنجازات الثقافية للجماهير ؛ فمن الممكن فى مثل هذه الحالة أن يكون هناك أساس وطنى للتحرك الديمقراطى فى وجه الفاشية ، وحتى من أجل التحول إلى الاشتراكية. مثل هذا الطرح يشكل الإرهاصات الأولى لفكرة "الديمقراطية الشعبية" ؛ ثم لفكرة الطريق الوطنى للاشتراكية ؛ وهى أفكار أصبحت النظرية المعتمدة رسميًّا عقب تولى خروشوف السلطة فى الخمسينيات[١٥].

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتأكيد معنى أن الوطنية هى إحدى مرتكزات قوى التحرر ؛ فلم يكن صدفة أنه قد تقرر حل الكومنترن عند بلوغ الحرب ذروتها عام ١٩٤٢م ، فقد أحس ستالين بأن حل المؤسسة التى كانت ترمز للأممية ضرورة لتعزيز التحالف مع الحلفاء من جهة ، ومختلف القوى الوطنية من جهة أخرى[١٦].

لقد ظهرت عدة نظريات لمحاولة تذليل أوجه التعارض بين متطلبات كل من البعدين الأممى والوطنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ؛ فإن الحرب الباردة قد أفرزت النظام العالمى الثنائى القطبية ، وقد جرت مواجهته بالاستناد إلى فكرة الأممية بوصفها المبرر الأيديولوچى لبلورة قطب اشتراكى عالمى فى مواجهة القطب الإمبريالى العالمى . غير أنه كان لابد أيضاً من إعمال البند الوطنى/ القومى بهدف توسيع نطاق التضامن الشعبى فى مواجهة الإمبريالية ، على غرار ما جرى مع الفاشية والإحتلال النازى أثناء الحرب ، ومن أبرز هذه النظريات نظرية تعدد المراكز Polycentrism ونظرية الشيوعية الأوروپية Eurocommunism[١٧].

أما فى بلدان العالم الثالث ؛ فقد دعت حركات التحرر الوطنى إلى وحدة الشعب فى إطار الحدود السياسية للدولة ، باعتبار أن هذه الوحدة تمثل ركناً أساسيًّا فى تحقيق هدف التحرر الوطنى ؛ نظراً لأن إستراتيـچيات الاستعمار هى بالتحديد توظيف هذا التنوع من أجل تقسيم جبهة التحرير[١٨].

ولم تجد "الدولة الثالثة" مناصاً من التمييز بين "الوطنية والقومية" فى الدول الإمبريالية و"الوطنية" والقومية" فى البلدان المستعمرة. فإذا صح أن النزعة الوطنية هى فى أحوال كثيرة ذات صبغة متعصبة شوفينية فى البلدان الإمبريالية ؛ فإن هناك ما يبررها تاريخيًّا فى النضال ضد الإمبريالية فى البلدان المستعمرة[١٩].

ولقد تزامن النضال الوطنى مع الدعوة إلى الاشتراكية فى مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وارتبط الصراع الوطنى التحريرى بالصراع الاجتماعى الطبقى ارتباطاً وثيقاً ؛ سواء فى أشكال عملية أو تعابير ثقافية فكرية وسياسية ؛ فنجد فى برنامج الحزب الاشتراكى الأول (١٩٢١ - ١٩٢٤) رؤية وطنية ناضجة ذات بعد طبقى واضح ؛ فمن ضمن بنود "البرنامج" ضرورة تحرير أرض الوطن من الاستعمار ، وتحقيق المساواة فى الحقوق السياسية والاجتماعية للعمال والفلاحين ، وتحرير المرأة ، والقضاء على استغلال طبقة المالكين لطبقة العمال ؛ أى تحقيق المساواة الطبقية ، وكان لدى الحزب أيضاً إدراك مبكر عن أهمية الوحدة العربية[٢٠].

ولقد امتلك الماركسيون المصريون رؤية نقدية منذ وقت مبكر ؛ وهذا ما أدخلهم فى صدامات حادة مع ستالين فى نهاية العشرينيات حول الموقف من البرجوازية الوطنية. فقد كان ستالين يرى أن البرجوازية الوطنية فى المستعمرات قد خانت الثورة ، وألقت بعلم الحريات إلى الوحل ، ومن ثم فإنه إذا كان العدو الرئيسى فى مستعمرات مصر والهند هو

الاستعمار والإقطاع ، فإن اتجاه الضربة الرئيسية يجب أن يوجه إلى أحزاب البرجوازية الوطنية (مثل حزب الوفد فى مصر ، وحزب المؤتمر فى الهند) لأنها هى التى تضلل الجماهير. ورفض الماركسيون المصريون أن تكون معركتهم الأساسية ضد حزب الوفد ، وخاصة أنه كان فى ذلك الحين يخوض المعركة ضد الاحتلال والقصر دفاعاً عن دستور ١٩٢٣م . وانتهت معركتهم ضد أفكار ستالين بطرد الحزب الشيوعى من الدولة الثالثة (الكومنترن)[٢١].

ولقد نشأت الحركة الشيوعية المصرية فى مرحلتها الثانية فى الأربعينيات فى ارتباط وثيق بنمو الحركة الوطنية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولكن ما إن انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ؛ كان للدور البارز للاتحاد السوفيتى فى تحقيق هذا النصر أثر بالغ على حركات التحرر الوطنى بشكل عام ؛ وعلى مصر فى نفس الوقت. وكانت قد نشأت فى هذه الفترة تكوينات جديدة ، ومنظمات تتبنى الفكر الماركسى ؛ مثل الحركة الوطنية للتحرر الوطنى ، وإسكرا ، وتحرير الشعب ، والفجر الجديد ، وبتلك هذه المنظمات محاولات دائبة لربط الحركة الاشتراكية بالحركة الوطنية والديمقراطية. فأصبح خصوم الشعب من إمبرياليين ، ورجعيين ، ورأسماليين فى جانب ، والجماهير العاملة والمثقفين فى جانب آخر. وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ثمرة جديدة لهذا النشاط الذى لعب اليسار دوراً أساسياً فيه ، ولم تعد فكرة طرد المستعمر الإنجليزى منفصلة عن سقوط الملكية والإقطاع والرأسمالية. ولقد دأبت الحركة الاشتراكية بمختلف فصائلها فى هذه الفترة بربط قضايا الوطن بقضية التحرر الوطنى. "فقضية الاستقلال الوطنى مرتبطة بالنهب الاستعمارى. فمجلة الضمير المعبرة عن لجنة العمال للتحرير القومى فى الأربعينيات تشرح ذلك: "الاستعمار يسرق الشعب المصرى مرتين ؛ المرة الأولى عند شرائه القطن بثمن بخس ، والثانية عندما يبيع للمصريين منتجاته بسعر مرتفع ، والاستعمار يرتكب السرقة مرة ثالثة أيضاً بتآمره مع الرأسماليين وأصحاب الأطيان المصريين ضد الشعب المصرى ؛ ولهذا أصبح لا مفر للشعب المصرى من مكافحة الاستعمار البريطانى والاستغلال الرأسمالى معاً"[٢٢]. ونجد فى أكثر من مكان فى برامج هذه الأحزاب والمنظمات اليسارية المختلفة تأكيداً على أن التحرر من الاستعمار هو تحرر من الاستغلال الطبقى والفقر والجهل والديكتاتورية.

ولم يكن للحركة الشيوعية فى الأربعينيات أى علاقة بمركز أممى لا فى نشأتها ولا فى مسارها بعد ذلك. وساعد على ذلك حل الكومنترن (الدولية الشيوعية) عام ١٩٤٣م ؛ فلم تعان الحركة المصرية من سلبيات الكومنترن والسيطرة الستالينيه عليه. وساعد ذلك على اتخاذها موقف الأحزاب الشيوعية الأخرى فى العالم ، ومنها الحزب الشيوعى السوفيتى ، الذى اعتبرها انقلاباً أمريكيًّا[٢٣].

وعندما قامت ثورة يوليو اعتبرها السوفيت وكل شيوعى العالم أنها مجرد تعبير عن الصراع بين الاستعمار القديم والاستعمار الجديد.. وأنها طعمة عسكرية موالية لأمريكا. كذلك اتخذت كافة المنظمات الشيوعية المصرية موقفاً مناهضاً لحركة الجيش ؛ فمنظمة الديمقراطية الشعبية (د. ش.) اعتبرتها حركة عسكرية ذات طبيعة ديكتاتورية معادية للمصالح الحقيقية للطبقة العاملة. أما منظمة الحزب الشيوعى المصرى (الراية) فاعتبرتها حركة فاشية قائمة على تضليل الجماهير بالشعارات المزيفة من ناحية ، وعلى إرهاب الجماهير لكبت حركتها الثورية من ناحية أخرى ولكن منظمة حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) ، التى شاركت فى تأسيس الضباط الأحرار وصياغة برامجهم ، كان من الطبيعى أن تؤيد حركة يوليو وتعتبرها حركة وطنية معادية للاستعمار[٢٤].

ولكن سرعان ما حدث تصادم وصراع بين الضباط الأحرار وحدتو حول قضية الديمقراطية. ففى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٣م ؛ أصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل جميع الأحزاب ، وإغلاق كل الصحف ، ووقف العمل بالدستور ، عارضت الحركة الشيوعية المصرية بكل فصائلها هذه القرارات ، ووقفت موقفاً موحداً قائماً على معارضة الحكم العسكرى ؛ وإن ظلت الفوارق فى الأوصاف بين "الديكتاتورية العسكرية" أو "الطغمة الحاكمة" أو "العصابة الفاشية"[٢٥].

ولكن لم تلبث قيادة يوليو أن فاجأت الشيوعيين المصريين بعقد صفقة السلاح التشيكية ، وقبلها الدور البارز لجمال عبد الناصر فى مؤتمر باندونج ، ثم تتويج ذلك بتأميم قناة السويس فى يوليو (١٩٥٦م) ، وراح عبد الناصر يسابق برامج الأحزاب الشيوعية فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ؛ الأمر الذى صار معه الحديث عن الشكل الديمقراطى نوعاً من الترف الذى لا يجد له صدى إلا فى أوساط السياسيين القدامى ، وقطاعات من المثقفين[٢٦].

أدت هذه الإجراءات إلى تأييد الشيوعيين الماركسيين لعبد الناصر ، وإلى مراجعة موقفهم من حكم العسكر ؛ فظهرت التحليلات المنظرة لذلك والتى تقوم على مجموعة أفكار مثل: "إن فرقاً بين عسكريين ينتمون اجتماعياً وطبقياً إلى الفئات العليا (الرجعية) وآخرين ينتمون إلى الفئات الدنيا (الثورية) وإن العبرة فى الحكم على مجموعة من العسكريين هى أولاً وأخيراً بالمسلك الذى يسلكونه مع من ، وضد من.. من الأقسام الاجتماعية.. وأى الإجراءات يتخذون تعبيراً عن ذلك[٢٧].

ثم جاءت الأزمة الكبرى عام (١٩٥٩-١٩٦٤م) ، والتى دخل فيها الشرعيون المصريون سجون عبد الناصر بكل فصائلهم ؛ بسبب اختلاف حول إصرار الحكم على نظام الحزب الواحد (الاتحاد القومى) ، ثم "الاتحاد الاشتراكى" ، وبسبب الخلاف حول الموقف من ثورة العراق، وقضية الوحدة مع سورياً ، وعندئذ وقف جزء هام من الحزب الشيوعى المصرى موقف الرفض من سلطة يوليو ، ووصفها بأنها "ديكتاتورية تعبر عن الرأسمالية المصرية الاحتكارية وشبه الاحتكارية". وكان عبد الناصر فى نفس الفترة قد أمم المؤسسات الاقتصادية الكبرى فى يوليو ١٩٦١م ؛ ففسرت هذه الإجراءات باعتبارها آليات تركيز وتمركز لرأس المال والإنتاج ، وبناء مؤسسات كبرى تحتكر السوق ، وتنهى عصر المنافسة[٢٨].

وأصبح الشعار الاجتماعى للماركسيين هو القضاء على هذه "الرأسمالية الاحتكارية" التى صارت عائقاً فى طريق تقدم القوى المنتجة ، وأصبح الشعار السياسى هو إسقاط حكمها الدكتاتورى. أما الجزء من الحزب الذى ضم معظم قيادات حدتو السابقة ؛ فإنه لم يتزحزح عن التحليل القائل: "بأن الحكم يعبر عن البرجوازية الوطنية التى من صميم طبيعتها هذا التذبذب الحاد بين معسكر الثورة وأعدائها ، وأن حكمها وإن طبع بالعداء للديمقراطية والعنف ؛ فإن ذلك يعتبر نكسة مؤقتة فى حركة البرجوازية الوطنية"[٢٩].

وبانتهاء الأزمة بين الشيوعيين وسلطة يوليو عام ١٩٦٤م ، عادت التحليلات من جديد ، وكانت قد بدأت داخل السجون والمعتقلات ؛ فريق أكد أنها سلطة البرجوازية الوطنية ، وآخر قال بأنها سلطة البرجوازية الصغيرة ، وثالث قال بل سلطة مختلطة ، ولكن فى قمتها مجموعة اشتراكية تتمثل فى عبد الناصر والكوكبة المرتبطة به[٣٠].

ونستطيع أن نستخلص أن الخطاب الماركسى المصرى بشكل عام رغم مراوحته بين الصراع والتوافق مع سلطة يوليو نتيجة مواقفها الملتبسة ؛ فهى تتخذ قرارات منافية للديمقراطية إلا أنها فى نفس الوقت تتخذ قرارات وطنية كبيرة ؛ مثل تأميم قناة السويس ، والإصلاح الزراعى ، ومجانية التعليم ، ومحاولة إقامة صرح صناعى.. إلخ - إلا أنه قيم سلطة يوليو بأنها سلطة البرجوازية الوطنية ، وأنها ذات طبيعة مزدوجة تعمل على وضع القوى الوطنية تحت قيادتها ضد الاستعمار والإقطاع ، منحازة للقاعدة الوطنية العريضة من الطبقات الشعبية ، ولكنها فى نفس الوقت تقف فى وجه الجماهير إذا حاولت التحرك تنظيميًّا وسياسيًّا بشكل مستقل مستخدمة جهاز الدولة القمعى فى تحقيق ذلك ، فالمواطنة فى ظل سلطة يوليو هى مواطنة ملتبسة ما بين مشروع وطنى للتنمية يطمح إلى التحقق بأيدى

مصرية ، ولصالح الشعب (من الفلاحين والعمال) ، وبرجوازية وطنية باستبعاد هذا الشعب من المشاركة فى اتخاذ القرار.

ثالثاً : المواطنة فى الخطاب الماركسى المعاصر

بانتهاء مرحلة القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمى الجديد ، وما صاحب ذلك من صعود لليبرالية الجديدة فى الولايات المتحدة وإنجلترا ، وبدء تفكيك دولة الرفاهية فى غرب أوروبا ، وإضعاف الدولة القومية خاصة فى العالم الثالث ، وما صاحب ذلك وارتبط به من تسارع فى الثورة التكنولوجية ، وبخاصة تطبيقاتها فى ميدان المعلوماتية.

وفى ظل هذه الشبكة المتداخلة من التحولات ، وما تفرزه من ظواهر جديدة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى ؛ استدعى ذلك مراجعة كثير من المفاهيم المستقرة فى أدبيات الفكر الاجتماعى. من هذه المفاهيم المحورية ؛ مفهوم "المواطنة" ، وما يرتبط به من مفاهيم كالديمقراطية ، والدولة.. إلخ.

وسوف أعرض لتصورات الخطاب اليسارى (الماركسى) لمفهوم المواطنة ، عبر اتجاهين يمثل كل منهما نسقاً فكريًا متماسكاً ، وأيضاً يشكل كل منهما رافداً مهماً من روافد الفكر الماركسى المصرى. على أن أعود لاستكمال هذه الدراسة لتصورات المواطنة فى الخطابات الماركسية المختلفة ؛ سواء النظرى منها أو الفاعل فى الواقع السياسى.

ويمثل **الاتجاه الأول** مقولة "المركز - الأطراف" ، ويمثل **الاتجاه الثانى** مقولة "التخلف والتطوير" ، وسأرجع فى الاتجاه الأول لكتابات الدكتور سمير أمين ، وفى الاتجاه الثانى لكتابات الدكتور محمد دويدار.

١ - اتجاه مقولة "المركز - الأطراف"

تنطلق المقولة الأساسية لهذه الاتجاه من أن التوسع الرأسمالى العالمى لابد أن يؤدى إلى ظاهرة الاستقطاب العالمى. والاستقطاب يعنى - بحسب هذا الاتجاه - مجموعة ظواهر اقتصادية واجتماعية تتجلى فى تفاقم مستمر للفجوة بين بلدان الرأسمالية المتقدمة من جانب ، وبلدان العالم الثالث من الجانب الآخر ؛ وهى فجوة تتمظهر فى تفاوت متزايد على صعيد إنتاجية العمل ، ومستويات المعيشة ، والتفاوت التكنولوجى ، وغيره من أوجه النشاط الاجتماعى على مستوى ممارسات السلطة وإدارة الاقتصاد ؛ أى بعبارة أخرى جعل المنتجين

المباشرين الأصحاب الحقيقيين للقرار[٣١] ؛ وهو يميز هنا بين الديمقراطية الغربية التى تفتقد المضمون الاجتماعى ، والديمقراطية التى يرتبط فيها فعل التحرر الوطنى بالتقدم الاجتماعى.

ويرى هذا الاتجاه أن هذه المرحلة لا تحل المشاكل نهائيًا : "فهى مرحلة يقتصر دورها على محو الاستقطاب لا أكثر. أما المشكلة فلا يمكن أن تجد حلها إلا على صعيد عالمى ؛ أى بعد إقامة مرحلة "الوطنية الشعبية""[٣٢].

ويخلص هذا الاتجاه إلى أن النظام الرأسمالى القائم بالفعل لا يمكن أن ينتج فى أطرافه سوى الهمجية والفوضى. وينتفى فى ظله تحقق المواطنة المرتكزة على التحرر الإنسانى والمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات المصيرية. وإن البديل هو فك الارتباط مع النظام الرأسمالى العالمى ؛ أى الخروج من منطق التوسع الرأسمالى.

يستحق هذا الطرح تناولاً تحليليًا ونقدياً عميقاً ؛ فهو فيما أتصور محاولة على درجة كبيرة من التماسك ، تسعى للبحث عن مخرج من المأزق التاريخى الراهن للعالم الثالث ، وفى القلب منه العالم العربى ومصر. ولكنى سأقدم بعض الملاحظات والتساؤلات التى تحتاج إلى تعميق:

أ - اتسم هذا الطرح للبديل الوطنى الشعبى بقدر كبير من العمومية؛ فهو - فى تقديرى - لا يقدم سوى إطار عام ومقدمات فكرية ومطلبية.

ب - ينطلق هذا البديل من تحالف شعبى يتكون من الطبقات الشعبية التقليدية ؛ أى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة وأيضاً البرجوازية الوطنية ؛ وهو تحالف لا تحتل الطبقة العاملة مكانة قيادية فيه ؛ فهو تحالف شعبى ديمقراطى يحتوى بالضرورة على تفاوت فى الأوزان والفعاليات الطبقية. ولكن ما هو الشكل التنظيمى لهذا التحالف؟ ما هى القوى القائدة داخل هذا التحالف؟ بديلاً عن فكرة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى.

جـ - ونلاحظ نزعة لعمل توفيقات تركيبية فى معالجته للمستويين الاقتصادى والسياسى؛ حيث يكون المجتمع فى مرحلة التحالف الوطنى مزجاً تركيبياً بين قوى شعبية وأخرى بورجوازية ؛ بين الميول الرأسمالية ، والميول الاشتراكية باتجاه الاشتراكية. سوق وخطة ؛ بين بناء ذاتى مستقل ، وضرورات العولمة. فكيف يمكن الحفاظ على توازنات دقيقة بين فك الارتباط وما تفرضه ضرورات العولمة؟.

وأخيراً أتساءل: ألا تفرض التحولات فى النظام الرأسمالى العالمى ضرورة إعادة بناء مفهوم فك الارتباط على أساس إقليمى؟ هل يمكن لسياسة فك الارتباط فى إطار الدولة القومية أن تصمد فى وجه هذه التحولات؟.

٢ - اتجاه مقولة "التخلف والتطوير"

إن ظاهرة التخلف كظاهرة تاريخية -بحسب هذا الاتجاه- "هى نتيجة لسيطرة نمط الإنتاج الرأسمالى على الاقتصاد العالمى"[٣٣]. "ويصبح الإنتاج وإعادة الإنتاج يتمان من أجل تلبية حاجات مجتمع أو مجتمعات خارجية ، وحاجات رأس المال فى الاقتصاد الأم"[٣٤].

وبمقتضى هذه العملية ؛ "يتخصص الاقتصاد الذى أصبح متخلفاً فى إنتاج سلعة أو سلعتين (أوليتين فى مرحلة أولى) ، ويسهم على هذا النحو فى شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالى الدولى ؛ ذلك لأن أشكال تقسيم العمل الرأسمالى الدولى تتغير فى المرحلة المتخلفة لتطوير الاقتصاد الرأسمالى الدولى"[٣٥].

وعلى أساس هذا التحليل لظاهرة التخلف؛ فإن "عملية التطوير" - بحسب هذا الاتجاه - هى عملية تاريخية لنفى التخلف ؛ أى عملية تغيير هيكلى يتم بمقتضاها الإنتاج استجابة للحاجات الداخلية ، وحاجات الغالبية العظمى من السكان ، وأول بديهيات هذه العملية هو عدم إمكانية تحقق التطور فى إطار تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالى"[٣٦].

ويذهب هذا الاتجاه إلى أن "هذه المرحلة تتميز بنمط مركب لتقسيم العمل الرأسمالى الدولى ، يختلف كيفيًّا عن النمط الذى ساد الاقتصاد العالمى منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وحتى الحرب العالمية الثانية. وفى هذا النمط الجديد تستأثر الدول المتقدمة بالإنتاج العلمى والتكنولوچى وبعض الصناعات التى تحتاج تكنولوچيا عالية ، على أن يختص كل بلد من البلدان الأخرى بإنتاج جزء أو أجزاء من سلعة مختلفة. ويتم تجميع هذه الأجزاء فى بلد آخر يتخصص فى ذلك ، ويتضمن هذا النمط شكلاً تاريخيًّا جديداً لتدويل الإنتاج"[٣٧].

ومن ملامح هذه المرحلة - بحسب هذا الاتجاه - ؟ ظهور أشكال من الاحتكارات الدولية ، أو ما يسمى بالشركات دولية النشاط ؛ التى تقود هذا النمط المركب لتقسيم هذا العمل. وهى أيضاً وحدات مركبة تجمع بين النشاطات الإنتاجية والتجارية والمالية. وتسعى إلى تحويل الاقتصاد العالمى إلى سوق واحدة ، دون عوائق أمام حركة رؤوس الأموال"[٣٨].

وكذلك من ملامح هذه المرحلة على المستوى السياسى: "إضعاف الدولة القومية ؛ وذلك بسبب بروز تناقضات بين مصالح الاحتكارات دولية النشاط ، واتجاهات بعض الدول فى لحظات معينة للحفاظ على مصالحها القومية بالحد من تغلغل هذه الشركات فى أسواقها الداخلية ؛ مما يجعل رأس المال الدولى يسعى إلى إضعاف الدولة القومية بدرجات وكيفيات تختلف باختلاف مدى احتياج رأس المال الدولى لاستخدام مظهر من مظاهر قوتها اقتصادية كانت ، أو سياسية ، أو ثقافية ، ويكون إضعاف الدولة بالحد من دورها فى الحياة السياسية"[٣٩].

وهكذا فإن قدرة الدول على ممارسة سيادتها على إقليمها بالمعنى التقليدى بدأت تتغير فى ظل التحولات التى تحدث فى النظام الرأسمالى العالمى. فإن هذه التحولات تفرض قيوداً ومحددات على قرارات الدول وسياساتها من ناحية ، كما أن قدرة الدولة القومية فى التحكم على عمليات التدفق الإعلامى والمعلوماتى والمالى عبر حدودها تتآكل وبصورة متسارعة من ناحية أخرى ؛ وهو ما دفع البعض إلى التساؤل عن مستقبل الدولة القومية.

ويحلل هذا الاتجاه الوضع الراهن للعالم العربى ومصر ، منظوراً إليهما من خلال وضعهما فى النظام الرأسمالى العالمى ؛ إذ يرى أن مصر والدول العربية فشلتا منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة فى سنوات الخمسينيات والستينيات والسبعينيات فى تحسين أوضاعهما فى نمط تقسيم العمل الدولى الذى يتبلور منذ الحرب العالمية الثانية. ويترتب على ذلك تدهور شروط معيشة الطبقات فى قاعدة الهرم الاجتماعى ، وتفاقم مشكلة الفقر ؛ نتيجة للسياسات التى تعتنقها حكومات المنطقة ، بناء على توصية أو إلزام صندوق النقد الدولى باسم الإصلاح الاقتصادى بالحد من تدخل الدولة فى مجالات الاستثمار والإنتاج ، وخلق فرص عمل ، وإلغاء دعم السلع الضرورية... إلخ ، والتقشف فى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم) ، وتصفية وحدات القطاع العام ، وفتح باب الاقتصاد الوطنى على مصراعيه ؛ لتخرج المدخرات الوطنية وتخفيض أسعار العملات الوطنية باسم تشجيع التوسع فى الصادرات فى ظل عجز إنتاجى وتصديرى لا يتحقق معه إلا زيادة الاستيراد غير المنتج ، وتهديد ما تبقى من إنتاج محلى[٤٠]. ويتواكب ذلك مع محاولات القضاء على تسييس المجتمع المصرى ؛ باستخدام كل السبل التى تحول دون المواطن وانشغاله بالقضايا العامة ناهيك عن المشاركة الفعلية والفعالة فى الحياة السياسية[٤١].

ويرى هذا الاتجاه أن السبل للخروج من هذه الأزمة المجتمعية العميقة التى يعيشها المجتمع المصرى فى ارتباطه بعملية إدماج المنطقة العربية بأسرها فى النظام الرأسمالى الدولى ؛

سواء بالسيطرة الاقتصادية أو التدخل العسكرى المباشر - كما فى العراق - وانتشار القواعد العسكرية فى عدد من البلدان العربية.. إلى الاستعمار الاستيطانى فى فلسطين لا يكون إلا بالقضاء على التخلف الاقتصادى والاجتماعى ؛ عن طريق إستراتيجية قومية للتطوير ، تهدف إلى تغيير نمط تقسيم العمل الدولى الذى أنتج التخلف ؛ وذلك عن طريق:

عمل إستراتيجية للتنمية تقوم على الاعتماد على الذات تحشد فيها كل الإمكانات المادية والبشرية ، وتعى أن السبيل لتطوير المجتمع فى هذه المرحلة التاريخية لا يكون إلا عن طريق التصنيع ، وذلك يستدعى التساؤل عن التكنولوچيا التى يتطلبها المجتمع ، والوعى بالدور الحيوى الذى تلعبه هذه التكنولوجيا فى العلاقات الدولية[٤٢].

ويتطلب هذا بدوره سلطة وطنية تعمل على تخليص القدرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من السيطرة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ؛ ممثلة فى رأس المال الدولى بصفة عامة، ورأس المال المهيمن فى داخله بصفة خاصة ؛ أى رأس المال الأمريكى الذى يعمل بشكل مباشر ، وأيضاً من خلال رأس المال الإسرائيلى. والسيطرة لا تقصد مصر لذاتها ؛ وإنما تقصدها بوصفها أساسية فى هذه المرحلة كسبيل للسيطرة على العالم العربى بدلالته الإستراتيجية وبتروله ؛ على نحو يحقق استمرار تعبئة الفائض الاقتصادى نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، من خلال ممارسات شركات دولية النشاط[٤٣].

وإذا كانت السيطرة على مصر هى سبيل السيطرة على العالم العربى ؛ فإن ضمان السيطرة على مصر تأتى من خلال إضعاف وتجزئة العالم العربى. ومن هنا كان التلاحم التاريخى فى المرحلة الراهنة بين الصراع من أجل التطوير ، وقضية التحرر الوطنى فى مصر ، ومحيطها الـچيوبوليتيكى فى العالم العربى[٤٤].

أما القوى الاجتماعية المنوط بها القيام بعملية التغيير ؛ فتتسع فى هذه المرحلة لتشمل طبقات المنتجين المباشرين ، والأشكال السياسية التى تضمن أداء هذا التحالف لضمان إحداث التغيرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم[٤٥].

ويخلص هذا الاتجاه إلى أنه برغم إمكانات وجود تعبيرات قانونية وأيديولوچية عن بعض أبعاد المواطنة فى المجتمع ؛ إلا أن تحقق المواطنة بمقوماتها السياسية ومرتكزاتها الاجتماعية وأبعادها الثقافية لا تتحقق إلا بنفى التخلف وتحرير الإنسان المواطن أولاً ، وصولاً إلى تحقق الاشتراكية.

رابعاً : الخلاصة العامة

بعد هذه القراءة السريعة لكلا الخطابين ؛ يمكن استخلاص الآتى:

برغم اختلاف الإطار التحليلى لكلا الاتجاهين ؛ إلا أنهما اتفقا فى المكونات والعناصر التوصيفية لتحولات الواقع الراهن وتناقضاته ، وتمثل هذا فى توصيفهما لتصاعد العولمة الرأسمالية والمظاهر التى أفرزتها ، وتأثيرها على بلدان العالم الثالث ، كذلك أزمة الدولة القومية ، ولكن هذا بالطبع من خلال وضع هذه المكونات والعناصر فى النسق النظرى لكل منهما وعبر توسط مفاهيم ومصطلحات كل نسق منها.

ينطلق كلا الاتجاهين من النظرية الماركسية كمنهج للتحرير ؛ وليس كنسق فكرى ثابت ومطلق.

يحاول كلا الطرفين أن يتخطى الإشكالية القديمة ؛ وهى إشكالية الخيار بين ثورة ديمقراطية ، أم ثورة اشتراكية ؛ لصالح خيار جديد لا يهمل المهام التى كانت ترتبط نمطيًا بكل منهما ، بل يعمل كل من وجهة نظره على إنجاز هذه المهام فى إطار منطق تركيبى جديد تحدده طبيعة مشروع كل منهما.

قدم كلا الطرفين إستراتيجية حاول من خلالها أن يفتح الطريق أمام مسيرة انتقال تاريخية طويلة صوب الاشتراكية ، دون أن يعنى ذلك تجاوز أو إهمال إشكالية الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية.

ثم أخيراً يمكننا أن نستخلص أن كلا الطرفين يؤكدان على عدم إمكان تحقق جوهر الديمقراطية الذى يعنى الحرية ، والعدالة ، والمساواة ، والمشاركة ، والتسامح الفكرى والسياسى ، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون العالمى ، كذلك يمكن القول إن مفهوم المواطنة فى الخطاب اليسارى الماركسى يقع فى شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المكونة للمجتمع فى عمقها التاريخى ؛ فهو مفهوم تركيبى شبكى.

كذلك يؤكد كلا الطرفين على أن المواطنة المرتكزة على المساواة الحقة لا تتحقق إلا فى المجتمع الاشتراكى ؛ حيث تتلاشى عدم المساواة فى الملكية وفى التوزيع.

هوامش الدراسة

(١) سمير أمين فى مواجهة أزمة عصرنا ، سينا للنشر ، مؤسسة الانتشار العربى ، القاهرة ، بيروت ، ١٩٩٧م، ص١٩٧.

(٢) المرجع السابق ، ص١٩٨.

(٣) المرجع السابق ، ص١٩٩.

(٤) Turner, bruan, S., Citizenship and Capitalism: the debate over reformism, pb. London. Boston, Allen and unwin, 1986, P.19

(٥) Ibid, p. 107

(٦) Ibid, P. 107.

(٧) Ibid, P. 106.

(٨) Ibid, P. 107.

(٩) Ibid, P. 25.

(١٠) Ibid, P.P, 25, 137.

(١١) Ibid, P. 24.

(١٢) Ibid, P. 112.

(١٣) محمد سيد أحمد ، "الوطنى ، والقومى ، والأممى" فى قضايا فكرية ، سبعون عاماً على الحركة الشيوعية المصرية ، العدد الحادى والثانى عشر ، القاهرة ١٩٩٢م ، ص٣٥٠.

(١٤) نفس المرجع ، والموضع.

(١٥) المرجع السابق ، ص٣٥٣ ، ٣٥٤.

(١٦) المرجع السابق ، ص٣٥١.

(١٧) المرجع السابق ، ص٣٥٤.

(١٨) سمير أمين ، فى مواجهة أزمة عصرنا ، مرجع سابق ، ص٢٣١.

(١٩) محمد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص٣٥٣.

(٢٠) عاصم الدسوقى ، المشروع الوطنى والاجتماعى فى برامج الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينيات والثلاثينيات ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ص٤٢.

(٢١) رفعت السعيد ، التيار الاشتراكى/ الماركسى ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السنوى الثالث عشر للبحوث السياسية ، الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام ، ١٩٩٩م .

(٢٢) أشرف حسين ، "تحليل مضمون مجلة الضمير" ، قضايا فكرية.

(٢٣) محمد يوسف الجندى ، "٢١ فبراير دور بارز للشيوعيين المصريين فى الحركة الوطنية المصرية" ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ، ص١٣٧.

(٢٤) جمال الشرقاوى ، الإشكاليات الثلاث التى حكمت العلاقة بين الشيوعيين وثورة يوليو ، قضايا فكرية ، مرجع سابق ، ص٢٩٨.

(٢٥) المرجع السابق ، ص٢٩٨ ، ٣٠٠.

(٢٦) نفس المرجع ، نفس الموضع.

(٢٧) نفس المرجع ، ص٢٩٨.

(٢٨) نفس المرجع ، نفس الموضع.
(٢٩) نفس المرجع ، والموضع.
(٣٠) نفس المرجع ، والموضع.
(٣١) - نفس المرجع ، نفس الموضع.
- سمير أمين ، من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص١٣٧.
(٣٢) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٧٨م، ص٦٨٩.
(٣٣) نفس المرجع ، والموضع.
(٣٤) نفس المرجع ، والموضع.
(٣٥) المرجع السابق ، ص٦٩٠.
(٣٦) نفس المرجع والموضع.
(٣٧) محمد دويدار ، الوضع العربى الراهن فى الإطار الدولى المعاصر ، مجلة سطور ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧م ، ص١٤.
(٣٨) فى نفس المرجع ، والموضع.
(٣٩) المرجع السابق ، ص١٦.
(٤٠) المرجع السابق ، ص١٧.
(٤١) نفس المرجع ، والموضع.
(٤٢) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ص٧١٠ ، ٧١١.
(٤٣) المرجع السابق ، ص٦٩٦.
(٤٤) نفس المرجع ، والموضع.
(٤٥) نفس المرجع ص٦٩٤.